المجلد: 02 العدد: 01 السنة: 02 مجلة البحوث الأسرية ص.ص: 53 - 67
الترقيم الدولي المعياري للدورية: ISSN : 2773-3580 الترقيم الدولي الإلكتروني للدورية: EISSN : 2773-4463

سُبُل تَحْقِيقِ الأَمْنِ الغِذَائِيِّ فِي الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالدُّستور الجَزَائِرِيّ

Ways to Achieving Food Security in Islamic Sharia and Algerian Constitution

خالد ضو*

جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر1

k.dou@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/10 . **تاريخ القبول: 11 / 02 / 2022 .**

ملخص:

يدرسُ هذا البحث السبل الأساسية التي اعتمدتها الشريعة الإسلامية والدستور الجزائري في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، ويهدف إلى بيان أسس الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتحديد أهم الأصول التي تبين سعي الشريعة الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي، كما يهدف إلى الإشارة إلى دور الدستور الجزائري في سبيل ذلك، والمقارنة بين التأصيل النظري والتفعيل التطبيقي لهاته الأسس، ومن أهم نتائج البحث أنّ تحقيق الأمن الغذائي التام أو الجزئي يكون باتباع سبل معيّنة؛ يُمكن استقراؤها من خلال الكثير من الأصول الشرعية أو القانونية، كما يتمُّ من خلالها محاولة تحقيق أبعاد الأمن الغذائي كلها أو بعضها، والسبل كثيرة في مجالات عدّة، ومن هذه السبل: توفير الغذاء وتنوعه، تشجيع المشاريع التجارية الزراعية، العناية بالثروة المائية، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الغذاء؛ التكافل؛ الاكتفاء الذاتي؛ حماية المستهلك.

Abstract:

This research studies the basic ways adopted by Islamic Sharia and Algerian constitution in order to achieve food security. The research aims to explain the foundations of achieving food security, and to identify the most important assets that show the pursuit of Islamic Sharia in achieving food security. It also aims to point out the role of Algerian constitution in this, and to compare the theoretical rooting and the practical implementation of these foundations. Among the most important results of the research is that achieving complete or partial food security is by following certain methods. It can extrapolated through many legitimate or legal assets. In addition, through these methods, an attempt made to achieve all or some of the dimensions of food security, and there are many ways in several areas. Among these ways, we mention providing and diversifying food, encouraging agricultural and commercial projects, taking care of water wealth, and others.

Keywords: food security، food; solidarity; self-sufficiency; consumer protection.

* المؤلف المرسل.

مقدمة المقال:

الحمد لله ربّ العالمين، حتى يبلغَ الحمد منتهاه، والصّلاة والسّلام على النبيّ الأمين، محمّدٍ بن عبد الله، عليه أفضل الصّلاة وأزكى التّسليم، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فإنَّ الدول والحضارات تبنى على أسس ودعائم مهمة لا يمكن أن تستغني عنها، ولعل من أهم هاته الأسس أساس الأمن بكل صوره ومظاهره، فلا تُتَصوّر حياة بلا أمن، والأمن هو كل ما حقق الطمأنينة وأزال هاجس الخوف.

يعدّ الأمن الغذائي من أهم فروع الأمن الواجب توفرها، وقد سعت الشريعة الإسلامية والمشرع الجزائري إلى تحقيقه وحمايته، وذلك بانتهاج عدة سبل، وتختلف هاته السبل ومظاهرها حسب الحاجة إليها، ويُمكن استنباطها من خلال تحليل بعض الأسس الشرعية أو الدستورية في التشريع الجزائري.

أولا- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في عدة نقاط؛ منها:

- تعلُّقه برافد مهم من روافد حياة الفرد والمجتمع ألا وهو الأمن.
- تأصيله لبعض الأحكام من الشريعة الإسلامية تقويما وتدعيما.
- بيانه للمناهج التشريعية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.
- مقارنته بين التنظير والتطبيق، وإسقاط الأحكام على الواقع.

ثانيا- إشكالية البحث:

ينطلقُ هذا البحث من الإشكال الآتي:

- **كيف كان التأسيس الشرعي والقانوني لتحقيق الأمن الغذائي؟**

ويندرج تحت هذا الإشكال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالأمن الغذائي وما أبعاده؟
- هل السبل ذاتها التي اعتمدت عليها الشريعة اعتمدها التشريع الجزائري؟
- ما مدى التوافق بين التنظير والتطبيق في هاته المسألة؟

ثالثا- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- بيان أسس الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي.
- تحديد أهم الأصول التي تبين سعي الشريعة الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي.
- الإشارة إلى دور الدستور الجزائري في سبيل ذلك.
- المقارنة بين التأصيل النظري والتفعيل التطبيقي لهاته الأسس.

رابعا- خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، ولتحقيق الأهداف المنشودة قُسّم هذا البحث في مبحثيْن، تتقدمُهما مُقدّمةٌ، وتليهما خاتمة، وهي مبوّبة كالآتي:

مقدمة: فيها أهمية الموضوع، وإشكاليته، وأهدافه، وخطة تقسيمه، ومنهج دراسته.

مبحث أول: الأمن الغذائي وأبعاده الأساسية: حوى هذا المبحث تعريفا مفصلا للأمن الغذائي وبيانًا لأهم أبعاده.

مبحث ثان: السبل الشرعية والقانونية لتحقيق الأمن الغذائي: ورد في هذا المبحث أهم السبل التي تم استقراؤها من خلال الأسس الشرعية والدستورية في التشريع الجزائري والتي تعد دعائم لتحقيق الأمن الغذائي.

خاتمة: فيها أهم نتائج البحث، مع بعض التوصيات.

خامسا- المنهج المتبع:

أُنتهِجَ في هذا البحث المنهج الوصفي باستعمال أسلوبَي التحليل والاستقراء، حيث تمت دراسة بعض النصوص القانونية المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي وحمايته دراسة تحليلية وفق ما نصت عليه القوانين والتشريعات العربية والدولية في هذا الشأن، وفيه أيضا المنهج الاستقرائي الذي من خلاله يقوم الباحث باستقراء بعض الأحكام من النصوص القانونية.

المبحث الأول

الأمنُ الغذائيّ وأبعاده الأساسية

لكل مبدأ أسس يقوم عليها وأبعاد تحدّد معاييره، وكذلك الأمن الغذائي ينبني على جملة من الأبعاد التي من خلالها يُمكن تحديد مداه، ويأتي في هذا العنصر مفهوم الأمن الغذائي ويليه بيان لأهم أبعاده.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي:

إن تحديدَ مفهوم هذا المصطلح متوقّفٌ على تحليل الألفاظ التي يتركب منها، وتعريفها تعريفا لغويا، إذ أن المبنى هو الذي يؤسس المعنى، وذلك ليتضّح المعنى الاصطلاحي المقصود بهما كمصطلح واحد.

الفرع الأول: التعريف اللغوي لحدود المصطلح:

أولا- تعريف الأمن:

الأَمْنُ من مادة (أ م ن)، وهو مصدر أَمِنَ وأَمَنَ، وَقَدْ أَمِنْتُ فأَنا أَمِنٌ، وآمَنْتُ غَيْرِي مِنَ الأَمْن والأَمان، والأَمْنُ: ضدُّ الْخَوْفِ. ومنه الأَمانةُ: ضدُّ الخِيانة، ومنه الإِيمانُ: ضدُّ الْكُفْرِ، وَالْأَمَنَةُ هي الْأَمْنُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**أَمَنَةً نُعَاسًا**﴾ [آل عمران:154]، وأَما آمَنْتُه فَهِي ضدُّ أَخَفْتُه، قال تعالى: ﴿**وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**﴾. [قريش:4]، وَقَال تعالى: ﴿**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا**﴾ [البقرة:125]؛ قَالَ أَبو إِسحق: أَراد ذَا أَمْنٍ، فَهُوَ آمِنٌ وأَمِنٌ وأَمِين، وَرَجُلٌ أَمِن وأَمين بِمَعْنًى وَاحِدٍ. قال تعالى: ﴿**وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ**﴾ [التين:3]، البلد الأمين؛ أَي الآمِن، يَعْني مَكَّةَ، وَهُوَ مِنَ الأَمْنِ، وَرَجُلٌ أُمَنَةٌ: يأْمَنُ كلَّ أَحد، وَقِيلَ: يأْمَنُه الناسُ وَلَا يَخَافُونَ غائلَته؛ وأُمَنَةٌ أَيضاً: موثوقٌ بِهِ مأْمونٌ، وَرَجُلٌ أَمَنةٌ، بِالْفَتْحِ: الَّذِي يُصَدِّق بِكُلِّ مَا يَسْمَعُ وَلَا يُكَذِّب بِشَيْءٍ.[1]

ورجلٌ أَمينٌ وأُمّانٌ أَي لَهُ دينٌ، وَقِيلَ: مأْمونٌ بِهِ ثِقَةٌ ومُؤْتَمَنُ الْقَوْمِ: الَّذِي يثقون إِلَيْهِ وَيَتَّخِذُونَهُ أَمِيناً حَافِظًا، تَقُولُ: اؤْتُمِنَ الرَّجُلُ، فَهُوَ مُؤْتَمَن، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**﴾ [البقرة:283].[2]

ثانيا- تعريف الغذائي:

مَصدرُه الغِذاءُ، من غذا، وهو مَا يُتَغَذّى بِهِ، وَقِيلَ: مَا يكونُ بِهِ نَماءُ الجِسْمِ وقِوامُه مِنَ الطَّعامِ والشَّرابِ واللَّبن، وَقِيلَ: اللَّبَنُ غِذاء الصَّغِيرِ وتُحْفَةُ الكَبِيرِ، وغَذاهُ يَغْذُوهُ غِذاء. قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: يُقَالُ غَذَوْتُه غِذاءً حَسَناً، وَلَا يُقالُ غَذَيْتُه، ومنه غَذاهُ غَذْواً وغَذَّاه فاغْتَذى وتغَذَّى، وَيُقَالُ: غَذَوْتُ الصبيَّ باللَّبَنِ فاغْتَذَى

أَي رَبَّيْته بِهِ، وَلَا يُقَالُ غَذَيْته، بِالْيَاءِ. والتَّغْذِيَة أَيضاً: التَّرْبية. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: غَذَيتُ الصبِّي لُغَةٌ فِي غَذَوْتُه إِذا غَذَّيْتَه.[3]

الغِذائيّ اسم منسوب إلى الغِذاء: وهو خاصّ بالتَّغذية، يُقال: نظام غذائي، أمن غذائيّ ...، ومؤنته غذائية، ومنها مواد غذائية؛ أي: مواد ذات قيمة غذائيّة، وصالحة للطَّعام والشَّراب.[4]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن الغذائي:

أولا- تعريف الأمن اصطلاحا: للأمن تعريفات عديدة منها:

- الأمن هو الطُمأنينة، وهو حالة هادئة ناتجة من عدم وجود أدنى خطر، وضده اللاَّأمن: وهو حالة من الخوف والفزع والفوضى والاضطراب تسيطر على الأفراد، وهو حالة البلاد من حيث صيانة النّظام واحترام القانون، وهذه بعض اصطلاحاته[5]:
  - أمن الدَّولة: جهاز إداريّ مُلحق بوزارة الدّاخليّة مهمّته السَّهر على السّلامة والأمن في البلاد.
  - الأمن الخارجيّ: صيانة أراضي البلاد وحدودها من أيّ اعتداءٍ خارجيّ.
  - الأمن الدَّاخليّ: صيانة النظام وتوطيد القانون داخل البلاد.
  - الأمن العامّ: النَّشاط الحكوميّ الذي يهدف إلى استقرار الأمن في البلاد.
  - الأمن القوميّ: تأمين كيان الدَّولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدّدها داخليًّا وخارجيًّا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًّا واجتماعيًّا لتحقيق التَّنمية الشَّاملة لكلّ فئات المجتمع.
  - مجلس الأمن: هيئة دوليّة تابعة للأمم المتّحدة، مكوّنة من ممثّلين عن خمس عشرة دولة، خمسة منهم أعضاء دائمين، والبقيّة ينتخبون لمدّة سنتين، وأبرز أهدافه الحفاظ على السَّلام والأمن الدَّوليَّين.

ثانيا- تعريف الأمن الغذائي:

بعد تعريف مصطلحيْ الأمن والغذائي تعريفا لغويا، وتعريف الأمن اصطلاحا وبيان بعض اصطلاحاته، يأتي تعريف مصطلح **"الأمن الغذائيّ"**، وقد قال بعض الباحثين بأنّ مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة، لأنه مبني على افتراضات متنوعة وأبعاد متعددة، وذلك لاتساع مدلوله وتشعب معانيه[6]، وقد وردت تعريفات عديدة لمصطلح الأمن الغذائي نذكر منها:

- عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا للجميع.[7]
- الأمن الغذائيّ هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام والشراب والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام والشراب عند الحاجة إليها، مع عدم احتمال وقوع نقص في الغذاء في المستقبل.[8]
- الأمن الغذائي لأي بلد من البلدان، أو منطقة جغرافية معينة، يقصد به: الحال الذي يكون فيه وضع المواطنين الغذائي في ذلك البلد أو تلك المنطقة، خال من أزمات أو فجوات غذائية، تحت أي ظرف كان، أو في أي زمن، ويتحقق لهم الوفرة الاقتصادية للسلع الضرورية.[9]

من خلال جمع ما ورد في تعريف الأمن الغذائي وتنقيحه يُمكن تعريفه بأنه الحالة التي يكون فيها الغذاء متوفرا وفي متناول الجميع ويكون بمعايير الجودة والتنوع، مع الاطمئنان لاستقرار هاته الوفرة مهما تغيرت الظروف والأحوال.

المطلب الثاني: الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي:

إن قياس نسبة تحقق الأمن الغذائي مرهون بتوفر جملة من الأبعاد الأساسية، التي يُعرف من خلالها سُلَّم الأمن الغذائي، والعلاقة بينه وبين هاته الأبعاد طردية، فكلما تحققت هي ارتفعت نسبة تحقق الأمن الغذائي، وكلما اختل بُعدٌ منها قلَّتْ نسبته.[10].

يُمكن استقراء أبعاد الأمن الغذائي من خلال تعريفاته المذكورة، وتتمثل الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي في أربعةَ عناصر، وهي[11]:

أولا- توفر الغذاء:

وهو الإمداد بالأغذيةِ وتجارتها، ولا يقتصر التوفر على الكميةِ بل يشمل أيضًا جودة الطعام وتنوّعه، ويتطلّب توفّر الغذاء تَحسين النظم الزراعة الإنتاجيّة المستدامة، وتعزيز الموارد الطبيعيّة المُدارة، وتفعيل سياساتٍ تُعزز الإنتاجيّة.

ثانيا- إمكانية الوصول إلى الغذاء:

ويُقصد بها الوصول الاقتصاديّ والماديّ إلى الغذاء، بأن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، والتقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، وهذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا، أو تخفيض أسعار السلع، وهذا يرجع إلى مجموعة من القرارات والإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي، ويَتطلّب أيضا تَحسين الوصول الأفضل إلى الأسواقِ لأصحابِ المزارع الصغيرة، ممّا يَسمح لهم بتحقيقِ المزيدِ من الدخلِ من المحاصيل النقديّة، ومُنتجاتِ الثروةِ الحيوانيّة وغيرها.

ثالثا- إمكانية استخدام الغذاء المتوفر:

يكون ذلك بتوافر النوعية الاستهلاكية في الأغذية من خلال نظام غذائي مناسب، والحصول على التغذية والمياه النظيفة والرعاية الصحية من أجل الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي يسمح بتلبية كافة الاحتياجات الفيزيولوجية، حيث أن الممارسات الغذائيّة للشخص المتمثل في تَحسين التغذية وسلامة الأغذية وزيادة تنويع الأغذية تؤثر على صحته، وذلك حسب كيفيةِ استخدام الجسم للعناصر الغذائيّة المُختلفة، وكيفية إعدادِ الطعام، وتَنوع نظامه الغذائيّ وطريقة تَوزيعه في الحالةِ الغذائيّة للشخصِ.

رابعا- الاستقرار في نسبة التوفر:

يعني ذلك أنّ يَكون الغذاء مُؤمَّنا في جميعِ الأوقات والظروف، بحيث يُمكن أن يَكون انعدام الأمن الغذائيّ نتيجة لموسمٍ سيء، أو تَغييرٍ في وضعِ التوظيف، أو الصراع، أو ارتفاعٍ في أسعارِ المواد الغذائيّة، إذ إنّه عندما تَرتفع الأسعار، فإنّ الفقراء هم الأكثر تَعرضًا للخطرِ؛ لأنّهم يُنفقون جزءًا أكبر من دخلهم على الغذاء.

وعليه فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان، ومتى توافرت له حاجاته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة.[12]

ومن خلال ما ذُكر في أبعاد الأمن الغذائي تجدر الإشارة إلى أنّ هناك أبعادًا أخرى فرعية، ولكن ذكرنا الأساسية فقط، ومن خلالها يُمكن تصنيف أو قياس مدى تحقق الأمن الغذائي، الذي قد يكون مطلَقًا

إذا كان إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة يُعادل أو يفوق الطلب المحليَّ، وقد يكون نسبيا إذا ارتبط بمدى قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليًّا أو جزئيًّا.[13]

المبحث الثاني

السبل الشرعية والقانونية لتحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي التام أو الجزئي يكون باتباع سبل معيّنة، تتمُّ من خلالها محاولة تحقيق أبعاد الأمن الغذائي المذكورة كلها أو بعضها، والسبل كثيرة في مجالات عدّة، وسيأتي ضمن هذا العنصر أهم السبل التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

الكثير من الأصول الشرعية في الشريعة الإسلامية، والأصول القانونية في الدستور الجزائري تعدُّ سُبُلا تتضافر معا لتحقيق الأمن الغذائي، وبدراسة هاته الأصول دراسة تحليلية يُمكن استقراء الكثير من السبل، لكننا سنكتفي ببيان أهمها فقط.

طبيعة البحث الوصفية السردية التي تضمنت تحليل مبدأ من المبادئ الأساسية في الحياة ألا وهو مبدأ الأمن الغذائي يجعلنا نذكر السبل على صعيد واحد؛ دون تقسيم بين شرعي وقانوني، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- طبيعة البحث التي يغلب عليها المنهج الوصفي جعلته لا يتطلب التصنيف أو التقسيم؛ إنما يتطلب السرد.
- غاية البحث التي ترمي إلى هدف اجتماعي وليس إلى المقارنة بين أحكام الشريعة والقانون في الموضوع.
- جمع وجهات النظر الشرعية والوضعية، حيث أن بعض السبل تكون شرعية وقانونية في الوقت نفسه.

عطفا على ما تمّ ذكره، تجدر الإشارة إلى أنّ التشريع الجزائري كغيره من التشريعات مليء في فروعه القانونية بما يُمكن اعتباره من سبل تحقيق الأمن الغذائي، لكن سنذكر في هذا البحث السبل الدستورية فقط وذلك لعدم إمكانية مسح كل فروع القانون في بحث واحد، ولكون الأسس الدستورية أكثر ثباتا من النصوص القانونية الأخرى.

المطلب الأول: توفير الغذاء وتنوّعه:

على الرغم من أن مشكلة الغذاء مشكلة اقتصادية فى المقام الأول، لأنها تعبر عن شكل من أشكال العلاقة بين العرض والطلب، أو بين الإنتاج والاستهلاك، إلا أن لها أبعاداً متعددة، أهمها البعد الأمنى، ونظراً لما لهذا البعد من الأهمية الكبيرة فقد شاع مصطلح **"الأمن الغذائى"** بسبب الارتباط الوثيق بين كل من الغذاء والأمن، فالغذاء هو أحد حاجات الإنسان الضرورية التى لا يستطيع الاستغناء عنها أو العيش بدونها، وقد عاش الإنسان الأول عارياً دون ملبس ودون مأوى، ولا تزال أقوام كثيرة تعيش اليوم عارية أو شبه عارية، لكنها على الرغم من ذلك لا تستطيع الحياة بلا طعام، فالطعام هو أول مقومات الحياة، فإذا لم توفر بشكل يستطيع الناس الحصول عليه هاجت المجتمعات وثارت، مما يؤدي إلى قيام الاضطرابات والفوضى واختلال أمور الأمن فى البلاد، ولذلك فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من الشعب، بأسعار تناسب مداخيلهم يساعد على استتباب الأمن في المجتمع.[14]

نصّت **المادة 35** من الدستور الجزائري لسنة 2020م المُعدّل كالآتي: "تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات"، وبالتأمل في عمق هذا النص نجد ضمنه تعهدًا صريحًا من الدولة لضمان وتوفير كل الحقوق الأساسية، ولا شكّ في أنّ الغذاء هو أهم الحقوق، وبناءً عليه يُمكن القول بأنّ هذا النص سبيل دستوري من سبل تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.[15]

المطلب الثاني: الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء:

إن الفرد الصالح يكون نافعا لنفسه وقومه، بحيث إذا زرع أو تاجر أو فعل أي شيء من شأنه يساهم في توفير الغذاء أو تيسير إمكانية الوصول إليه فكأنه ساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ولكن قد يكون من بين الأفراد من ظروفه تكون تحت مستوى تطلعه بكثير، فمنهم المشلول والأعمى والمريض مرضا مزمنا، ومنهم كذلك الصغير بغير أهل، ومنهم الفقير بغير قوت، وكل هؤلاء المجتمع مطالب بالتكفل بهم، وذلك من خلال توفير حاجياتهم الأساسية على الأقل، والغذاء من آكدِ الحاجيات كما تقدم، وعندنا في الشريعة الإسلامية جُعِلَتْ لهم نسبة من زكاة مال الأغنياء وبيت مال المسلمين، والاهتمام بهم يحقق أعظم من الأمن الغذائي، يحقق الإنسانية التي تنشر الأمن الاجتماعي، ولكن إهمالهم يعود سلبا على مردودية الأمن الغذائي بلا أدنى شك.

وفي هذا الصدد يقول السرخسي: "على الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى المصارف فلا يدع فقيرا إلا أعطاه حقه من الصدقات حتى يغنيه وعياله وإن احتاج بعض المسلمين، وليس في بيت المال من الصدقات شيء أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج، ولا يكون ذلك دينا على بيت مال الصدقة".[16]

نصّت **المادة 73** من الدستور الجزائري لسنة 2016م المُعدّل كالآتي: "ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا، مضمونة"، فعلى الرغم من أنّ هذا كان في الدستور السابق وقد أعقبه دستور 2020، لكن هذا يُعدُّ أساسا في كفالة الظروف المعيشية لذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا سبيل من سبل تحقيق الأمن الغذائي وحمايته، ولعل ما يؤكد هذا عمليّا هو المنحة التي تخصصها الدولة لذوي الاحتياجات الخاصة، بغض النظر عن قيمتها ومدى استيعابها للحاجيات الأساسية للفرد لكنها تبقى مساهمة تفتح بابا لصاحبها.

المطلب الثالث: تشجيع التجارة والحث على الالتزام بأخلاقياتها:

حثت الشريعة الإسلامية على كل خلق فاضل وذلك لزيادة المودة بين الناس بالرحمة والتآلف، والقضاء على المشاكل التي يسببها الخداع والتدليس والاستغلال فيما بينهم، وقد ورد فيها نصوص تؤسس لذلك، ومن ذلك ما رُوي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ الْمُسْلِمُ مَعَ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**، وقال الفضل: **«مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[17]، وحتى وإن ضعّف بعض أهل العلم هذا الحديث لكنه يصح الاستئناس به للحث على الصدق في التجارة، لأنّ التاجر الصّادق المخلص لن يتصرف بما يضر مجتمعه، ولن يكون الربح همه الوحيد بل يراوح بين ربحه ومصلحة مجتمعه، وهذا ولا شك يساهم في توفير الغذاء الآمن الصالح للاستهلاك، كما يكون في متناول الجميع، وهذان بُعدان من أبعاد الأمن الغذائي كما ذكرنا.

نصت **المادة 43** من الدستور الجزائري 2016م المُعدل كالآتي: "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون، وتعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال، وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية، وتكفل الدولة ضبط السوق، ويحمي القانون حقوق المستهلكين، ويمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة"، وهذا النص سعي واضح لتحقيق الأمن

الغذائي، وذلك بنصه على المبادئ الأساسية للتجارة، وما فيه من كفالة لضبط السوق وحماية حقوق المستهلكين ومنع الاحتكار، وكل هاته النقاط تصب في غاية واحدة وهي تحقيق سبل الاستهلاك الآمن.

هذا النص وإن كان ورد في دستور 2016م، لكن القواعد التي جاء بها تكفلها الفروع القانونية الأخرى مثل حماية حقوق المستهلك ومنع الاحتكار، لكن الإشكال يبقى في مدى التوافق بين التنظير والتطبيق، وفي مدى التآلف بين مؤسسات الدولة في تطبيق القانون، حيث أن التنظير ليس كافيا لتحقيق المراد وإن كان خطوة مهمة، لكنه يحتاج إلى تعضيد تطبيقي يُفعّله، ويعاقب بشدة من يخالفه أو يتجاهله.

المطلب الرابع: تشجيع المشاريع الزراعية ودعمها:

سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق خططها التنموية أو الزراعية.[18]

تمثل الزراعة أهم موارد الأمن الغذائي، وذلك لكونها توفر الغذاء وتساهم في تنوعه، وتسخره ضمن إمكانيات التناول، وتجعل وجوده مستقرا بتغير الظروف، كما أن تطور المشاريع الزراعية والإنتاج الزراعي يتناسب طردا مع نسبة الأمن الغذائي.[19]

يعود انخفاض مستوى الإنتاج من الغذاء في الأقطار العربية إلى انخفاض مستوى الإنتاجية للموارد الزراعية، حيث تقدر المساحة الزراعية في الوطن العربي بحوالي 60.3 مليون هكتار، لكن المساحة المستغلة منها بالفعل لا تتعدى 38 مليون هكتار سنوياً، كما تبلغ المساحة التي تحتلها المحاصيل الدائمة نحو 8.2% فقط من جملة الأراضي الزراعية، مما يعني أن حوالي 91.8% من الأراضي الزراعة العربية لا تستغل بشكل منتظم، وإنما تترك في كثير من فصول السنة بوراً، بدون زراعة، كما أن الدارس لمستويات الإنتاجية للموارد الزراعية في البلدان العربية يخرج باستنتاجين رئيسيين، أولهما: وجود تفاوت كبير بين مستويات الإنتاجية للمحاصيل، إما بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، وإما بين الأقطار العربية وبعضها البعض، وثانيهما: أن مستوى إنتاجية الموارد الزراعية العربية بصورة عامة يبدو دون مستوى الحدود الممكنة، وتعدُّ المستويات الإنتاجية حصيلة الموجودات المحلية والقومية من سياسات زراعية وجهود علمية وإدارات الموارد ومدى توافر الحوافز وكل الأعمال التي تتعلق بالإنتاج، إذ إن جانب الإنتاج يعد المسؤول الأول عن الأزمة الغذائية التي تعاني منها الأقطار العربية، فالإنتاج العربي من الغذاء منخفض للغاية، ولا

يتناسب مع حجم الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للأقطار العربية، كما لا يتناسب مع الزيادات الكبيرة والمستمرة للسكان.[20]

وعليه يجب تشجيع المشاريع الزراعية ودعمها حتى تُستغل الأراضي الشاسعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء مما يساهم كثيرا في تحقيق الأمن الغذائي، لأن النقص الناشئ في الإنتاج الزراعي يضر بالأمن الغذائي والتغذية[21].

المطلب الخامس: العناية بالثروة المائية ومواردها:

الماء هو أساس الحياة الأول، فلا حياة بلا ماء، قال تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [الأنبياء:30]، وقد تساهم المياه الرديئة سببا في سوء التغذية، أو سببا في انتقال الأمراض الباطنية، فالماء ليس مصدراً من مصادر الغذاء فحسب، وإنما هو أحد مقوماتها الأولى، وبوجوده يكون الإنسان آمنا في غذائه، بل إن الإنسان بإمكانه الاستغناء عن بعض المأكولات والمشروبات أما الماء فلا يمكن الاستغناء عنه، ويقول بعض الأطباء: بإمكان الإنسان أن يعيش على الماء ثلاثة أشهر بدون أكل.

إن أهمية الماء أمر بديهي وغني عن البيان أو التذكير، وتنبع هذه الأهمية من أن الماء هو العنصر الأول المكون لكل خلية فهو أصل الحياة، وأهم مؤثر في التنمية الزراعية التي تضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية، وتعدُّ الموارد المائية المؤثر الأول في الزراعة بدرجة كبيرة، ولا غنى للزراعة عنها، فالندرة والمشاكل التي يعاني منها هذا المورد الهام من عوائق التوسع الزراعي، وبذلك فالماء يُشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى باعتباره موردا نادرا، وتفرض ضرورة العمل على تنمية هذا المورد وترشيد استخدامه، وحمايته من الهدر والتلوث، لأن الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب زيادة عدد السكان والتنمية الزراعية والصناعية.[22]

خاتمة المقال:

بفضل الله وفتحه وتوفيقه تم هذا البحث، وفي ختامه يُمكن عرض جملة من النتائج والتوصيات، نوجزها في الآتي:

أولا- النتائج:

1- الأمن الغذائي هو الحالة التي يكون فيها الغذاء متوفرا وفي متناول الجميع، ويكون أيضا وفق معايير الجودة والتنوع؛ بحيث يخدم الحاجات البيولوجية، مع الاطمئنان لاستقرار هاته الوفرة مهما تغيرت الظروف والأحوال.

2- قياس نسبة تحقق الأمن الغذائي مرهون بتوفر جملة من الأبعاد الأساسية، التي يُعرف من خلالها سُلَّم الأمن الغذائي، والعلاقة بينه وبين هاته الأبعاد طردية، فكلما تحققت هي ارتفعت نسبة تحقق الأمن الغذائي، وكلما اختل بُعدٌ منها قلَّتْ نسبته.

3- يُمكن استقراء أبعاد الأمن الغذائي من خلال مراحله وصوره، وتتمثل أبعاده الأساسية في أربعةَ عناصر؛ وهي: توفر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه بسهولة، وإمكانية استخدامه بما يوافق الحاجيات، واستقرار توفره مهما تغيرت الظروف.

4- تحقيق الأمن الغذائي التام أو الجزئي يكون باتباع سبل معيّنة، يتمُّ من خلالها محاولة تحقيق أبعاد الأمن الغذائي المذكورة كلها أو بعضها، والسبل كثيرة في مجالات عدّة، ومن هذه السبل: توفير الغذاء وتنوعه، تشجيع المشاريع التجارية والزراعية، العناية بالثروة المائية، وغيرها.

5- الكثير من الأصول الشرعية في الشريعة الإسلامية، والأصول القانونية في الدستور الجزائري تعدُّ أسسا ودعائم تتضافر معا لتحقيق الأمن الغذائي، وبدراسة هاته الأصول دراسة تحليلية يُمكن استقراء الكثير من السبل التي تسعى لذلك.

6- التشريع الجزائري كغيره من التشريعات مليء في فروعه القانونية بما يُمكن اعتباره من سبل تحقيق الأمن الغذائي، وتنبني بعض السبل القانونية على السبل الدستورية، أو تكون منفذة لما كفله الدستور.

ثانيا- التوصيات:

1- دراسة الفروع القانونية الأخرى دراسة استقرائية لاستنباط سبل أخرى لتحقيق الأمن الغذائي؛ وذلك لتقييم مدى نجاعتها والسعي لتطويرها.

2- تجسيد السبل النظرية الفقهية والقانونية تجسيدا فعليا وفق ما يكفل تفعيلها من جهة، وما يضمن زيادة نسبة الأمن الغذائي.

3- تفعيل توصيات المؤتمرات والملتقيات المتعلقة بالأمن الغذائي وأخذها بالاعتبار من طرف الهيئات والمؤسسات الحكومية؛ وذلك لدعم التنمية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

الهوامش والإحالات:

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ، ج13، ص21. ويُنظر أيضا: زين الدين الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية/ الدار النموذجية، بيروت/ صيدا، الطبعة الخامسة، 1999م، ج1، ص22.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص22.

[3]- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج39، ص151. ويُنظر أيضا: ابن منظور، لسان العرب، ج19، ص115.

[4]- أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م، ج2، ص1600.

[5]- المرجع نفسه، ج1، ص123-124.

[6]- رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي -حالة تطبيقية الأردن-، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000- 2001م، ص3.

[7]- إبراهيم حربي إبراهيم، سياسة الأمن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العراق، العدد 37، 2016م، ص202. ويُنظر أيضا: عليّ مكيد وفريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، المجلد 12، العدد الأول، 2018م، ص109.

[8]- محمد راكان الدغمي، الغذاء لكل فم في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ص17-18.

[9]- عبد الرحمان حسن أبوكراوي، الأمن الغذائي في السُّنة النبوية (دراسة موضوعية تأصيلية)، الطبعة الأولى، 2013م، ص12.

[10]- خالد ضو، العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآليات حمايته، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، تندوف، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثالث، 2022م، ص82.

[11]- آلاء محمد صاحب، حق الإنسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي، دروس مقدمة في كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ص14-15.

[12]- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، ص7.

[13]- مراد سلامة، أصول الأمن الغذائي في ضوء القرآن والسنة، النشر: 4 أوت 2016م، تاريخ الاطلاع: 10 فيفري 2022م، الرابط: https://bit.ly/3o00qbE

[14]- السيد علي أحمد الصوري، أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة، النشر: ديسمبر 2019م، تاريخ الاطلاع: 10 فيفري 2022م، على موقع إعجاز القرآن والسنة، الرابط: https://bit.ly/3rSp7HR

[15]- خالد ضو، العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآليات حمايته، ص82.

[16]- السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، 1993م، ج3، ص18.

[17]- أخرجه الدارقطني، كتاب البيوع، الحديث رقم: 2812، ج3، ص387.

[18]- رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي -حالة تطبيقية الأردن-، ص3.

[19]- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس (سطيف1)، الجزائر، 2014- 2015م، ص19.

[20]- السيد علي أحمد الصوري، أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة، النشر: ديسمبر 2019م، تاريخ الاطلاع: 10 فيفري 2022م، الرابط: https://bit.ly/3rSp7HR

[21]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم سنة 2018م، (ضمن سلسلة حالة العالم التي تنشرها المنظمة)، إصدار: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2018م، ص62.

[22]- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر-، ص58. ويُنظر أيضا: فاتح حركاتي، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017- 2018م، ص59.